نص ردن

▪ علاء حسن

رقيب الأحلام

قبل أيام تسلمت عبر البريد الالكتروني خبرا من رسام عراقي يقيم في اسبانيا اقتطعه من احدى الصحف الاسبانية وبعد ترجمته للغة العربية ، علمت بان فريقا من الخبراء الأسبان توصل الى تقنية تصوير أحلام الشخص النائم ، وباعتماد برنامج معين على الكومبيوتر ، يستطيع الشخص مشاهدة تفاصيل حلمه بكل ما يتضمن من مشاهد وشخوص ، وأعرب صديقي عن اعتقاده بانتشار استخدام التقنية في البلاد الأوربية ، متوقعا بانها ستثير المتاعب والمشاكل الاجتماعية ، ولاسيما حينما تحرص الزوجات على اقتناء الابتكار الجديد لمعرفة مغامرات الازواج حتى في احلامهم واكتشاف الخيانات الزوجية المحتملة قبل حصولها على ارض الواقع .

الرسام ذكر ايضا ان الابتكار الجديد سيحقق رواجا في الاسواق العربية لان العرب يحرصون ايضا على مشاهدة أحلامهم ، من دون ان يشير الى تشجيع الانظمة الحالية على اقتنائه ، لتحقق من خلاله غاياتها في فرض المزيد من الاجراءات الرقابية على الحالمين ، وخصوصا في صفوف المعارضين والمعترضين على الرئيس وحزبه الحاكم .

وجهت رسالة استفسار لصديقي الرسام لمعرفة المزيد من التفاصيل عن استخدام الابتكار الجديد ، ومازلت انتظر المزيد من الإيضاحات ، ويبدو انه غير مستعد للاجابة على الاستفسارات ، لأنها دخلت في جوانب امنية ، وهو بعيد عن الوجع العراقي منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما ، و لا يريد الدخول في هذه المعمعة، والحديث عن الوضع العراقي الشائك والملتبس على الدوام وبنجاح ساحق .

مع فرضية شيوع استخدام الابتكار الجديد ستلجأ اجهزة مخابرات الدول المعروفة بانظمتها الاستبدادية على اقتنائه لانه سيوفر لها بيانات دقيقة عن نيات ومخططات المعارضين ، ويكفيها اجراء القبض على من تشك بولائه للسلطة ، وتجبره على النوم باية وسيلة ممكنة ، وبعد ذلك تسجل احلامه ثم تحلل المشاهد التي تثير الريبة والشك ، ومع التعذيب سيعترف الحالم بالسعي لتنفيذ مخطط للاطاحة بالنظام ، وتلقيه الدعم من جهات خارجية .

الابتكار الجديد مازال في طور التجريب كما اخبرني صديقي الرسام ، وربما بعد مدة لاتقل عن عام كامل سيتم تصنيعه ، ونحن في العراق بأمس الحاجة لاستيراده ، لعله يسهم في ضمان استقرار الاوضاع الامنية والسياسية في البلاد، ويضع حدا للتقولات وتبادل الاتهامات وترويج الاكاذيب ، ومن الضروري ان تخصص الحكومة جناحا خاصا في فندق سوبر ستار لاقامة المتخصصين في اشعال فتيل الخلاف السياسي ، وتسجيل احلامهم بعد نومهم ، وعبر وسائل الاعلام المحلية يتم بثها امام العراقيين ليتعرفوا على الملائكة والشياطين في الساحة السياسية لكي يعيدوا النظر بقناعاتهم اثناء المشاركة في الانتخابات المحلية او التشريعية المقبلة ، وفي حلول هذا الموعد سيكون الابتكار الجديد في متناول الجميع ، وبوجود وسائل الاتصال المتطورة سيكون العراقي مطمئنا على منح صوته لسياسي عكست أحلامه المصورة حقيقة وطنيته ، وسعيه لخدمة ابناء شعبه ، وتجرده من الميول المذهبية والطائفية .

مؤتمـرٌ موسّعٌ يناقش تنشيط دور النساء فـي الأماكن العامة

■ نواب ومتخصصون يسلطون الضوء على نضال المرأة العراقية من أجل الديمقراطية

■ غادة العاملي : المشهد الحالي في العراق لا يعكس تطوّر الحركة الناهضة للمرأة

جانب من جلسات المؤتمر

سلط مؤتمر تنشيط دور النساء في الأماكن العامة للمناقشة السياسية والثقافية في العراق الذي عقد في الثالث والرابع من الشهر الحالي في ايطاليا الضوء على الدور الكبير الذي تقوم به المرأة العراقية لمواجهة سياسة التهميش التي يحاول البعض تكريسها لتعطيل بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي يتمتع جميع أفرادها بحقوقهم دون تمييز على اساس الجنس او العرق او الطائفة .

□ متابعة المدى

وألقى عدد من السياسيين والمتخصصين والإعلاميين أوراق عمل تناولت مسيرة نضال المرأة العراقية من اجل الحرية، حيث ألقت النائبة صفية السهيل بحثا عن المرأة والسياسة: حضور المرأة وتأثيرها، في ما تناولت النائبة فيان دخيل جزءا من نضال المرأة في العمل والمدرسة في حين ركزت النائبة بيرفان سرحان من خلال ورقتها التي حملت عنوان (أمهات وأبناء): المسألة الصحية والسياسية وآثارها على الطفولة، على الدور الذي مارسته المرأة في هذا الجانب. اما وزير حقوق الانسان السابق بختيار امين فقد حمل بحثه عنوان دولة القانون والحرية الدينية : سجالات التعايش، في حين أشارت الدكتورة نهى الصكبان في بحثها الذي حمل عنوان المرأة والزواج : الحقوق المنتهكة واختلال التوازن في هذه العلاقة.

وكشفت مدير عام مؤسسة "المدى" للإعلام والثقافة والفنون غادة العاملي في ورقتها التي قدمت الى المؤتمر، تداعيات تمسك بعض أطراف العملية السياسية في العراق بممارسات تتناقض والمنطلقات الحقيقية لبناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق يتمتع جميع المواطنين فيها بمن فيهم المرأة بحقوقهم.

وقالت في الورقة الموسومة الثقافة، الفن والاتصالات: المعارف وعبقرية المرأة: ان المشهد الحالي في العراق، لا يعكس للأسف تطورا منطقياً، للحركة الناهضة للمرأة، مثلما هو في واقع الحال للمجتمع ككل. فالخلاص من النظام الشمولي الاستبدادي في نيسان عام ٢٠٠٣، لم يرافقه مستوى من اعادة الاعتبار للمرأة ودورها، كما يفترض، بل على العكس من ذلك، فان تراجعات مهينة جرت على صعيد قانون الأحوال المدنية، والأنظمة التي تحد من حريتها، وتكاد تؤكد وتعيد الاعتبار الى تلك القيم والعادات والتقاليد التي تمردت عليها في اوائل القرن الماضي، ونجحت في تجاوزها بدعم فعال من الأوساط التقدمية، وأصبحت تغتني بالمزيد من الحقوق والحريات منذ أوائل الخمسينيات، حتى أواخر السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، حتى بدأت التراجعات تأخذ مساراً سلبياً واضحاً مع حملة النظام الدكتاتوري الإيمانية التي ترافقت مع تحويل القمع الى ممارسة وعادة يعيش النظام على ادامتها وتشديدها.

لقد تقدم الدستور العراقي الجديد، خطوة كان من شأن تطبيقها الارتقاء بشأن المرأة وتعزيز دورها في الحياة السياسية والاجتماعية وميادين الثقافة والحياة الواسعة، حين ألزم إشراك المرأة في البرلمان ومجالس المحافظات بنسبة ٢٥٪ من تركيبتها. لكن هذه النقلة الدستورية المهمة، اعترافاً بدور المرأة، جرى إفراغها من محتواها التقدمي، وتحويلها الى مجرد ديكور سياسي شكلي،من خلال المناخ العام السّائد الذي يتعامل مع المرأة، باعتبارها كياناً تابعاً لا خصوصية له.

وكذلك عبر التابوات التي تتكاثر، سواءً بإجراءات وتدابير، او من خلال القيم والتقاليد التي تروج وتؤكد عليها الأطراف المتشددة من قوى الاسلام السياسي، وتحولها عبر التهديدات المباشرة او الضمنية الى تهديد واستهداف. واستعرضت دور المرأة العراقية في استنهاض البلاد الذي يعود، الى العقود الأولى من القرن العشرين، حيث تبلورت نواة الحركة الوطنية،

النائبة صفية السهيل

بالمعنى الاجتماعي التغييري، واتضحت معالم مكوناتها وأهدافها وقيمها التقدمية، الهادفة الى الانعتاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وضمت تلك النواة رائدات الحركة النسائية وطلائعها، وهن يخترقن العزلة والانغلاق ويتجاوزن التابوات التي كانت تأسر إرادتهن وتحول دون تحقيق إنسانيتهن، بوصفهن كائنات مكتملات العقل والإرادة والخَيار.

وأضافت العاملي في تلك الحقبة، استطاعت المرأة العراقية ان تخترق حواجز العزل الاجتماعي، متحدية التقاليد البالية التي تعتبر الأنثى، مجرد ربة بيت، تتستر بجدرانه في الداخل، وتخفي كيانه كله بالسواد والحجاب في الخارج. ان الانطلاق من الاجتماعي المجرد، الى الثقافي بالمعنى العام تكرس مع التحاق المرأة بالجامعة ، بالتمرد على تقاليد فرض الحجاب، والمشاركة في الفعاليات السياسية، سواء المباشرة، او عبر مختلف الصيغ التي تتيح لها التعبير عن ذاتها المستلبة، عبر تشكيل الحلقات الاجتماعية والثقافية او المنتديات او الانخراط في التظاهرات والحركات الاحتجاجية، بشكل متدرج و وتائر مترابطة مع تطور الحركة الديمقراطية ووضوح أهدافها الاجتماعية التحررية.

وأوضحت الورقة انه ومنذ بواكير اكتشاف ذاتها، بدأت المرأة العراقية، تعبر عن نفسها بوسائل الفن والأدب والصحافة والثقافة بوجه عام، وتحتل مواقع ريادية في اكثر من مجال في فضاءاتها. وظهرت خلال الأربعينات والخمسينات، قامات بارزة لها في عالم السياسة التي اتاحت بدورها حيزاً أوسع لإطلاق مواهب وطاقات إبداعية للمرأة العراقية. والمرأة العراقية تحتل مساحة مضيئة في رحاب الشعر و الأدب والفنون باختلاف أنواعها، في تاريخنا الحديث. و لا يكاد يخلو ميدان من ميادين الإبداع الثقافي من مواقع منسوجة لهن. وتكفي الإشارة الى بعض النماذج البارزة لإظهار شأنها ودورها في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية، في التأثير على تكوين المشهد الراهن، الذي تشوه، بفعل الاستبداد ومخلفاته.

والى جانب الرائدات الكثيرات اللاتي يصعب إيراد ذكرهن، تظل شاخصة باعتداد، صورة المجددة اللامعة في عالم الشعر نازك الملائكة، وفي عالم التشكيل نزيهة سليم، وفي السينما زينب، وفي الانعتاق الاجتماعي صبيحة الشيخ علي، والعشرات غيرهن ممن لعبن اخطر الأدوار في الحراك الثقافي والاجتماعي والسياسي، وتظل الدكتورة نزيهة الدليمي تحتل مكانة مؤثرة لا بوصفها أول وزيرة عراقية وعربية فحسب، بل لمشاركتها المتميزة في تأسيس إحدى ابرز الحركات النسائية التقدمية وفي قيادتها لعقود عديدة.

لكن الايجابي في المشهد الحالي الذي تخيم عليه التابوات الدينية الطائفية، روح الأقدام والتحدي التي تتميز بها حركة المرأة، والإصرار الذي تؤكد عليه لتكريس دورها والتعبير عن ذاتها المستقلة. وأكدت العاملي على أن أجواء الإرهاب والاستهدافات المتطرفة، لم تستطع ان تقلل من عزيمة المرأة او ان تعيق قيامها بواجباتها لفرض حضورها وموقعها في التصدي للمحاولات التي تسعى للحجر عليها وجعلها سجينة محبسيها، العائلي غير المتبصر، والاجتماعي المتخلف. والمشهد العراقي رغم تعقيداته وتناقضاته، يضج بالحراك النسائي في مواجهة الإرهاب وتحدياته، ودفاعاً عن الحريات والحقوق.

سماء كربلاء توحي بحدوث معركة.. والشرطة تحتجز عدداً من مطلقي العيارات النارية

□ كربلاء /علي العلاوي

انتقد مواطنو كربلاء ما حصل من فعاليات أعقبت مباراة العراق والأردن وهي تعبر عن الفرح الغامر بهذا الفوز الذي أهل المنتخب إلى المرحلة الحاسمة من تصفيات كأس العالم التي ستقام في البرازيل عام ٢٠١٤ حيث عبر المواطنون كلا بطريقته الخاصة، إلا أن هذه الاحتفالات تحولت في بعض مواقعها إلى أحزان عند الآخرين حين أصيبوا بجراح جراء الاطلاقات النارية التي أطلقها المواطنون الذي عبروا عن فرحتهم بطريقة دموية مثلما أودع بعض الفرحين في السجن بعد أن تم إلقاء القبض عليه وهو يطلق العيارات النارية.المواطن سلمان جاسم قال لا اعلم لماذا هذه الطريقة الفجة بالتعبير عن الفرح ولا اعلم ما هو موقف الوالدين حين يرون أولادهم يطلقون النار وإذا كان هم الآباء فما هو موقف الزوجات والأمهات واللواتي لا بد أن يكن هن أكثر الناس قلقا على إصابة الآخرين؟ وأضاف اعتقد إننا بحاجة إلى ثقافة جديدة تقلب ما موجود لدينا من ثقافات متوارثة رأسا على عقب وإلا فان عدد الذين يصابون جراء هذه الاحتفالات التي تذهب بالفرحة أدراج الرياح وتحولها إلى مناحة في البيوت يزداد وربما يكون الضحايا أكثر من العمليات الإرهابية.. وأشار..كل شيء لدينا رصاص أعراسنا جنائزنا عراضاتنا العشائرية مناسباتنا الدينية والسياسية والوطنية كلها تحولت إلى إطلاق نار وكأن الرصاص وحده الذي يعبر عن الفرح.فيما قال الباحث سعيد الاسدي إن هذه الطريقة ليست جديدة على المجتمع العراقي بل وحتى العربي فإذا ما نظرنا إلى المجتمعات الأخرى نجد أن حمل السلاح يعد واحدا من أهم الأزياء او المكملات الرجولية ولكن في العراق أصبح الأمر يختلف بعد الحروب التي خاضها الشعب العراقي فضلا عن العادات المتوارثة إن كانت اجتماعية أو عشائرية فكلها تصب في خانة استخدام السلاح وإذا ما عدنا إلى الوراء فإننا نجد إن المعارك التي تحدث بين العشائر العراقية تتحول إلى معركة بالسلاح ويكون الفصل فيها هو السلاح إذا لم تحل القضية وكذلك مشاجرات الجيران تتحول إلى معركة بالسلاح بل وصل الأمر إلى أن تتحول هذه المشاجرات المسلحة بين الأخوة كل ذلك لان الواقع الاجتماعي العراقي تغير نفسيا بسبب الحروب والانقلابات والتقلبات السياسية وانقياد الفرد إلى عاداته وتقاليده حتى لو كان يدرك أنها بالية.ودعت المواطنة أم إحسان لان يقوم مجلس النواب بإصدار قانون أو تشريع يحرم استخدام السلاح وان تزداد العقوبة إن كانت هناك عقوبة لمطلقي العيارات النارية في أية مناسبة ..

وقالت إن رصاصة أصابت طفلا كان يرقص فرحا أمام باب بيته مما جعل والده الذي كان يشاركه الفرحة يسعى إلى المستشفى ويلعن اللحظة التي أراد فيها أن يعبر عن فرحته بفوز المنتخب العراقي.وقالت إنها أمرت أولادها وتوسلت بزوجها ألا يخرج أي منهم إلى الشارع وتقول قلت لهم سأهلهل لكم هنا فالفوز فوزنا ولكننا لا نريد أن نخسر أنفسنا وثقافتنا ودينا.وكانت كربلاء قد شهدت احتفالات واسعة بعد فوز المنتخب العراقي على المنتخب الأردني في المباراة التي جرت على ملعب القويسمة في العاصمة الأردنية عمان بثلاثة أهداف مقابل هدف واحد

وكان من بين التعبير عن هذا الفرح الرقص في الشوارع وحمل الأعلام وكذلك إطلاق العيارات النارية التي ملأت سماء المدينة بالمذنب منها بل إن الكثيرين سمعوا إطلاق أعيرة نارية من رشاشات بي كي سي ويقول رجل الدين حسين المهدي إن هذه العادة السيئة هي محرمة شرعا والكثير من المواطنين هم مؤمنون وفي كربلاء الجميع مسلمون وهم جميعا يعلمون أنها محرمة شرعا وان الدين الإسلامي لا يجيز إطلاق النار في أية مناسبة ولا يجوز شرعا حمل السلاح أصلا أو خزنه إلا لأغراض الدفاع عن النفس والوطن ولكن العادات السيئة المتوارثة التي تتغلب في الكثير من الأحيان حتى على الشرع الإسلامي هي التي تؤثر على سلامة الموقف الشرعي..ويضيف إن من حق من أصيب اخذ الدية من الذي أصابه بل ومن واجب الدولة أن تحاكمه وتنزل به العقاب العادل فضلا عن العقاب السماوي الذي لا يرحم خاصة إذا كانت عملية اطلاق النار بتهور واضح بقصد التهور.. ويشير إلى إن على رجال الدين وخطباء المنابر المسلمين شيعة وسنة أن يجعلوا جزءا من خطبهم في الترويج لتحريم هذه العادة وتأثيراتها على المجتمع وما هو موقف الدين وما هو موقفهم في الآخرة وغير ذلك من الأمور التي ترتبط بهذه العادة السيئة والتي نطلق عليها أنها عادة في حين هي جريمة قائمة بذاتها.

ويؤكد مدير إعلام شرطة كربلاء الرائد علاء الغانمي إن قيادة الشرطة كثيرا ما أصدرت تحذيرات إلى المواطنين وتصدر أمرا يمنع بموجبه أطلاق النار.. وأضاف في المناسبات الكثيرة يكون السلاح هو العلامة الفارقة للتعبير عن هذا الفرح وهي علامة شاذة ومؤذية.. ويؤكد إن مناسبة فوز المنتخب العراقي كانت الحالة الأكثر إزعاجا لان السماء تحولت إلى ملاذ للاطلاقات النارية ولان قيادة الشرطة كانت تدرك أن مثل هذا الأمر سيحدث إذا ما فاز المنتخب فإنها وزعت جميع دورياتها في كافة مناطق المحافظة وتم إلقاء القبض على الكثيرين وسيرسلون إلى المحاكم وفق قانون ٢٧ أسلحة واعتقد انه إذا ما سمع المواطنون أن هناك من تمت محاكمته سيكون الأمر له قوة تأثيرية وإنها ستخف على الرغم من أن موقفي الشخصي يقول إن مثل هذه الفعاليات غير الشرعية وغير الوطنية بحاجة إلى ثورة ثقافية وان على مؤسسات المجتمع المدني أن تتدخل بشكل مؤثر وتقيم لأجل ذلك المؤتمرات والدورات والندوات حتى لو كان ذلك وسط الأحياء السكنية.

احتفالات عمت مدن العراق كافة

المعاون الفني لمحافظ ميسان: السنة على نهايتها ولم تصرف نصف التخصيصات

□ ميسان / رعد الرسام

أكد المعاون الفني لمحافظ ميسان أن ما صرف فعليا من تخصيصات المحافظة ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي ولغاية منتصف الشهر الجاري بلغ نحو ٥٥٪ . وأوضح المهندس محمود عبد الحسن للمدى أمس ان مقدار تخصيصات المحافظة خلال العام ٢٠١١ بلغت (٢٨١) مليار دينار حيث تم في البداية تخصيص (٢٣٦) مليار دينار كمبلغ اساسي ثم أضيفت مبالغ مدورة بمقدار نحو (٤٥) مليار دينار ليصبح مجموع التخصيصات (٢٨١)مليار دينار ."وعن نسب الصرف الفعلي بين عبد الحسن ان نسبة صرف التخصيصات لغاية يوم ١٣ من الشهر الجاري كانت ٥٥٪ من المبلغ الأساسي ونحو ٤٦٪ من المبلغ المدور . وعزا سبب التأخير الرئيس في عدم صرف تخصيصات المحافظة بالكامل الى تأخر المصادقات الأصولية ، حيث ان مصادقة وزارتي المالية والتخطيط وصلتنا في الشهر الرابع من بداية العام بعدها قمنا بالأعلان عن المشاريع وتمت الأحالة خلال الشهرين السادس والسابع وبهذا تأخر الشروع بتنفيذ الخطة نحو سبعة اشهر ، وهذه المشكلة تبدو مستعصية وقد تكررت طيلة السنوات الماضية ونأمل من الجهات المعنية في وزارات الحكومة الأتحادية ذات العلاقة تسريع إجراءات المصادقة في مستهل العام لتمكين المحافظات من تنفيذ خطط التنمية السنوية ضمن السقف الزمني " و حول ماهية المشاريع المنفذة ضمن خطة العام الحالي أكد الحسن انها تركزت على مشاريع البنى التحتية والخدمات العامة ومنها تنفيذ شبكات المجاري والماء وتأهيل الشبكات الكهربائية وبناء وتأهيل مدارس لصالح التربية وانشاء الطرق الريفية . وأشار الحسن الى ان المحافظة قدمت موازنة تخمينية للعام المقبل بحدود(٤٥٠) مليار دينار غير ان ما تم المصادقة عليه لا يتجاوز (٢٩٠) مليار دينار تقريبا مؤكدا ان مشاريع خطة العام ٢٠١٢ تتضمن ذات نوعية المشاريع التي تنفذ منذ سنوات في المحافظة والتي ركزت على الخدمات والبنى التحتية عدا بعض المشاريع النوعية المتمثلة بتأهيل متنزه مدينة العمارة الكبير الذي عرض للأستثمار منذ مدة طويلة ولم يتقدم مستثمر لتنفيذه لغاية الآن ، إضافة لأدراج مشروع ثقافي كبيرضمن خطة السنة القادمة يتضمن تشييد قصر الثقافة والفنون وبتصاميم معمارية معاصرة لأحتضان النقابات والفعاليات الثقافية في المحافظة .

من جانب آخرتظاهر حشد من موظفي ذوي المهن الصحية في ميسان أمام مبنى الحكومة المحلية للمطالبة بشمولهم بمخصصات بدل العدوى والخطورة وغيرها من المطالب التي سلموها مدونة الى رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة / ميثم لفتة الفرطوسي الذي استقبل المتظاهرين وأشار الى مشروعية مطالبهم واعدا بإيصالها الى الجهات المعنية في وزارة الصحة والبرلمان العراقي كون المجلس لا يمتلك صلاحية البت فيها .